





هذه منظومة في الأصول للفخر

الشيخ أحمد بن علي المعروف

بأبي الفصيح

توفي

٧٥٥

عظم العباد

وبه ثقتي لبس

الحمد لله الذي هدانا

وأفضل الصلاة والتسليم

محمد البعوث بالدين القويم

وبعد فالمنار من فائق

قد رمت أن أنظمه ليقربا

أوردت منه كل لفظ موجز

وقد اتت منظومة مفصلة

وان تسأل عن اسمها يا صاحبي

وهي أنا الشعر في المرام

وارتجى لأخلاص في كل عمل

اصول

أربعة اصول شرع كالاساس

اولها القرآن وهو ما نزل

تواتر امكنه في المصحف

وانه اسم النظم والمعنى وما

تغرق اقسامها وانها

ففي وجوه ذلك النظم لغة

الخاص والعام كما يفصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الى طريق الحق واجتباننا

منه على ذى الخلق العظيم

والال والصحب زوى الفضل القيم

بالحفظ ما بين المتون لائق

ويسهل للحفظ على من طلبا

منتظما في سلكي بحر الرجز

على معاني اصلها مشتملة

والعد قل **قرة عين الطالب**

بعون ربي خالق الانام

لوجهه سبحانه عز وجل

الشرع

كتاب السنة اجماع قياسي

على الرسول حسبما عنه نقل

لا ريب فيه وبهذا عرف

يعرف حكم الشرع الابعدا

أربعة فاء ان ترمي بينها

وصيفة وتلك ايضا اربعة

مشارك رابعها المؤول

والفان

والثاني منها اوجه البينات
وانها اربعة ستعلم
لها مقابل خفي فانتبه
ثالثها وجوه الاستعمال
كز الاصريح والكناية التي
رابعها كشف الوجوه المطلقة
عبارة النص كذا اشارته
وليعدان عرفت ذى الاقسام
وهو درك موضع الاقسام
ان تضرب الفترين في ذى الاربعة
والخاص لفظ وضعه لعنى
وهو خصوص الجنس كالانسان او
ثم خصوص العين مثل زيد
قطعا ولا يحتل البينات
فلم يجز زيادة التعديل
في الامر بالركوع والسجود
كذلك الترتيب والتسمية
في اية الطواف والوضوء
والحر في استماع زوج ثالث

بذلك النظم لدى التبيات
الظاهر النص ففسر محكم
ومشكل ومحمل ومشتبه
وهي حقيقة مجازات
لم توجب الحكم بدون النية
عنه المراد وهو ايضا اربعة
ثم اقتضاؤه كذا دلالة
فخامس يشملها تمام
ترتيبها المعنى مع الاحكام
سادة ثمانية بلا منازعه
معين على افراد يعنى
خصوص نوع مثل مرد ورو
وحكمة تناول المقصود
لكونه في نفسه مبان
على سبيل الفرض في الترتيل
والبطلان شرط الولا المحدود
ونية الوضوء والطهارة
كذلك الاطهار في القدر
اثبت بالحديث القرات

الشيء في زوج الوعد
كيفية
ما يمكن في العلم
ما يمكن في العلم

وبجزأ لا قطعوا لها ابطان
وضع ايقاع الطلاق بعدما
كذلك في التفويض مهر المثل
ولا تنصف للعبد قرض المهر بل

الاحمر

ومنه امر كافل استعداء
فليس فعل موجبا للمنع
وانما استفادة الوجوب
وسمي الفصل به مجازا
موجبة في الصراحة
وان يكن من بعد خطر امره
بنصفه القاطع والتحذير
وبوعيد تارك دليل
في الذنب والباح مما شاع
لا يقتضي التكرار يا ذا الضبط
او كان مخصوصا بوجه لا ولا
لكن وقوعه على الاقل
حتى اذا قال لزوج طلق
ذا الاختصار صيغ الاوامر

عصمة مسروق وما ضمننا
خالع زوجه لما تقدم ما
يجب بالعقد لهذا الاصل
للشروع اذا قال فرصنا وامثل

بصيغة لازمة اء
عن الوصال وحديث الخلع
لنصفه الثابت في التزيب
لانه سببه في ز
لا الوقف والندب والاباح
فالحكم ما قلنا لنفي الخيره
بالامر عن تخلف الامور
كذلك الاجماع والمقول
فقاتل حقيقة وقيل لا
وان يكن معلقا بالشرط
يحتمل التكرار فيما نقل
من جنسه محتملا للكل
نفسه غير واحد ثم تطلق
من طلب الافعال بالمصادر

ولا انفرد مصدر في المبني
وانه يكون بالصدر ديه
وما يدي من عمل مكرر
من قال بالتكرار في القضية
كذا اسم فاعل على المصدر قد
فلم يرد بآية السرقة
كذا بفعل واحد لا ينقطع
والامر حكمه آراء وقضا
ومثله هو القضا وجازا
بنية القضا قد جاز الادا
ثم القضا واجب باوجب
قضا صوم في اعتكاف الناذل
ثلاثة انواع تغدلا ودا
كن يصلي مدركا او مفردا
ثلاث انواع كذا كذا للقضا
او كان بالمثل الذي لم نعقله
قضاء تكبيرات عيد راعيا
ولا احتياط في الصلاة الفدية
وفي حقوق العبد منها ان ترد

قد اقتضى توحيده في المعنى
حقيقة والوحدة الحكمية
فذاك بالاسباب لا الاوامر
مكها اثنتين عند المنية
دل وما به احتمال للعدد
قطعا سوى سرقة واحدة
الايد واحدة فيما شرع
تسليم نفس واجب هو الادا
اطلاق كل منهما حجازا
وعكسه على الصحيح وردا
به الاداء ولهذا لم يجب
الا يعود الشرط لا باخر
فكامل وقصر شبه الادا
اولا احتفاء بعد فراغ المقتدي
بمثله المعقول او في غير الادا
كالصوم للصوم والفدية له
تمت بها الاقسام فاخفظها
واجبه كقيمة الاضحية
ضمان مفضوب بثلث اوجده

والمال بالنفس لغير المعقول
في القتل عمداً بعد قطع المولى
وعنده المقصوب فيه القيمة
ولم تضمن متلف المنافع
يضمن فيهما وملك المتعة
لا بد من حسن لما مور به
وفي ثلاث الخصار الاول
وذاك كالنصيقة والصلاة
والثان كالوضوء والجهاد
بها يصير كل حسن فكل
مطلقها اقل شيء يمكن
اذ شرطوها انما الشرطية
حتى اذا ما بلغ الصبي او
في اخر الوقت عليهما القضا
كاملا واسم بالميسره
والشرط في دوام واجبوا
لم نوجب الخراج والذكاة
وليس في الاولى دوام بشرط
قد صح عند الفقهاء ان من

وقية في مهر عبد مجهول
فعلها لدى الامام الاول
منقطع المثل لدى الخصوم
والقود بالقتل وقال الشافعي
لذا ان ابدى الشهو راجحه
لعينه او غيره فانتيبه
ما قبل السقوط او لم يقبل
او اشبه الغيري كالزكاة
وقدرة التمكين في العباد
بغير وهو جامع لكل
به اداء واجب ويبينوا
وجود قدرة ولو وهمية
طهرت الحائض فيما قدروا
حتى توهم امتداد قرصا
شرط بمعنى علة مغيرة
مهاذا قلنا اذا المار ثوى
والعشر حيث الما ضنه فاتا
وبالهلاك الحج ليس سقط
اتيها مور به يجوز ان

يوصف بالأجزاء وانتفاء
وعندنا عنه الوجوب إذ نفى
والامر منه مطلق الزمان
من قال فوراً يقتضى كالبعض
ومنه نوع بالزمان قيده
وسبب الوجوب كالأوقات
مضيقه لا أول الأجزاء
أو جزية الناقص والجملة
في ناقص الوقت وهذا بخلاف
ونية التعيين فيها تشترط
لا يوجد التعيين إلا بالأداء
ومنه معيار كشهـ الصوم
ونية التعيين ليست شرطاً
للمسافر الذي النعمان
عنه ومنه جاء معياراً فقط
لم يحتل هذا الفوات بخلاف
مشابهة المعيار والظرف كـ
ويتأدى في صحيح النقل
يخاطب الكفار بالأسلام

كراهة عنه بلامراء
بصفة الجواز لما يوصف
عنه التراخي كقضاء رمضان
عنه موضوعه بالتقضى
ظرفاً إلى أدى وشرباً للأداء
قد عينت بالامر في الصلاة
أو مايلي الأول في الأداء
فلا يؤدي عصر امر الفاية
في عصر يومه على ما نقلنا
لذا يضيق الوقت عنه ما سقط
كحائث كفارة قد قصدنا
وسبب الوجوب عند القوم
وصح بالطلق وإن أخطأ
وجاء في النقل رؤيتان
ونية التعيين فيه تشترط
في الأولين أو يكون مشكلاً
في الحج والتضييق بعضهما
بمطلق النية لا بالنقل
وبالمعاملات في الأحكام

وبالعبادات اتقَاء في الجزأ
ومنه نهى وهو قول الناهى
ويقتضى المنهى فتحاجتها
لعينه وضعا لكلف الكفر
او غيره مجاورا كالبيع في
كصون النحر والمنهى
بلا خلاف وعن الشرعية
اذ ثبت القبح قضاء يقتضى
قصور عید والبیوع الفلذ
لا الوصف حيث النهى قد تعلقا
والنهي عن بيع المضامير وعن
فكان نسخا عندنا وسوى
وقال ان النهى في اقتضاء
كالامر في حسن وما قدرهما
من التنافي ولهذا لم يبره
ولا يفيد الفصيص ملكا من غضب
لرخصة ومالنا لم يملك
العام كل شامل افرادًا
وموجب للحكم قطعًا عندنا

والبعض لم يوجب عليهم الاداء
مستغليا لا تفعل المناهى
الحكمة الناهى وذاكر اما
او كان شرعا مثل بيع الحر
وقت النداء وكان وصفا فاعرف
ان فعله الحسى فالعيني
اذ انهر فعدنا غير به
تصور الأصل لأجل المقضى
مشروعة الأصل لهذه القاعدة
بالوصف لا بالأصل فيما حققا
بيع المدايح مجاز فاعلم
بينهما البعض على ما يروى
قبح حقيقة بلا مرأ
لم يك مشروعا لما بينهما
من الزنا يحرم المصاهم
ولا يكون سفرا لخاص سبب
حربي استنولى علم ما قد حكى
وانفقت حدودها اتحادا
فینسخ الخاص على ما بينا
نسخ

نسخ حديث العرينين وما
في ما اذا اوصى به لشخص
من غير الواحد والقيس لا
ان متواترا ولم يكتفهما
قطع به مع احتياج الرأي
وقيل لا كنية المجهول
كيفية عبدا وحر ابثن
لشبهه الناسخ في استقلال
والعام منه ما بمعناه فقط
واللعموم والخصوص من وصا
اصل وما انت لما لا يعقل
من يقل من شاء منكم يفتق
وان يما فيها غلاما علقا
وما بمعنى من اتت وتدخل
كل عمومه على وجه البدل
فان منكر عموم الافراد
ففرقوا ما بين كل الزمان
واوجبت عموم افعال بها
لفسكه في كل ان تجردت

في جعل فض خاتم بينهما
ولقبه لا خبرا الفص
يجوز ان يخص فيما نقلا
يخصه وان يخص انفرادا
اخذا بشبهه النسخ واستثناه
حيث افاد عدم الدخول
وقيل يلبيقى كما كان اعلمن
ولا كذا التنية في المقال
او مع صيغة كالبطال ورهط
يحملان والعموم فيهما
كما ان يقل من تستعمل
فانه حرفشا واعتقوا
بتوأمين انها لم تعتقا
في وصف من يعقل ايضا نقلوا
ان يدخل الاسماء عم ما دخل
وضده عموم اجزاء يرد
يوكل بالصدق وكل رمان
وصلا وضمنا للعموم الاسما
عنها ولفظة الجميع اوجبت

عموما الاجتماع دون الاءنفرد
اول اعطيه من النفل كذا
حلو ومن اما بكل كلمة
في موضع النفي نعم النكرة
مطلقة والشافعي قد اختار
ان وصفت بصفة عممت نعم
من احد الامر اموحدا
فذا كحرفانوه يعتقوا
ومثله اذا تعرفت بال
عهدا ولا اعتبار بالجمعية
لا ينكح النساء مولد لغيره
معرفة فقيتها او نكرة
عين وان اعدت المعرفة
ومنتهى التخصص فرد حققوا
به وجمع صيغة ومعنى
جمع والاءثنان فما فوقهما
قالوا على فضيلة التقدم
وكل لفظ فيه قد تحققا
مع اختلاف فيه اذ تعرف

فان ينقل جميع من اجل ايد
يعطى للجميع النفل اذا
لكل واحد ومن تبطله
تخص في الاثبات مثل نكره
عموما في مثالية الظهارة
كقوله والله لا اكلم
وان يقل اي عبيدي وردا
عليه كلهم على ما حققوا
اوجب بها عموم ما لا يتحمل
ليحصل التوفيق في القضية
يجنس ثم ان اعدت النكرة
غير كذا المعرفة المكرره
نكرة كانت لها مخالفة
في مفرد الصيغة او ما يلحق
ثلاثة اذا الثلاث اذنى
جماعة يحمل عندنا كما
او الوصايا والمواريث اعلم
تعد الوضع على ما صدقا
مشارك وحكمه التوقف

فيه بشرط الفكر حتى يبرز
بغالب الذي هو المؤول
بظاهر ما ظاهر المراد
وبالذي ظهر منه العمل
ذاك وضوح ^{الأم} البصير
مع احتمال للجواز ذكره
وعمله مجانب التأويل
وما عن احتمال نفس الحكماء
ويظهر الفرق الذي المعارضه
لذلك قلنا من إلى شهرنكم
وما يعارض مراده خفي
والحكم فيه الفكر لا استظهار
والمشكل الداخل في الاشكال
مع تأمل كما مراد
ما ازدهمت في المعاني الجميل
باللفظ بل يحتاج للاستفسار
وحكمه اعتقاد حقيقة ما
ويستبين ببيان الجميل
والمتشابه اسم ما لا يرتجى

بعض الوجوه والذي ترجح
وعمله مع غلط محتمل
منه لسامعيه قد رادوا
أوجب وإما النص ما اردوا
من خارج والحكم ايجاب العمل
وما وضوحاً فافقه المفسر
مع احتمال النسخ والتبديل
وحكمة الايجاب قالوا الحكماء
ليترك الا الذي ناعلى عارضه
ان النكاح ثقة ولم يصح
ونيله بطلب هو الخفي
كالفرق بين النبر والطار
ولحكم بحقيقته في الحال
فيه الى ان يظهر المراد
واشتهه الامر فليس يعقل
مع طلب المراد وافتكار
اريد والوقف الى ان يعلم
وبالصلاة والزكاة مثل
معرفة المراد منه حيث جا

وحكمه في الاعتقاد ما غبر
مثل الحروف في أوائل السور

الحقيقة والمجاز

ثم الحقيقة اسم لفظ قصد	موضوعه وحكمه ان يوجد
وما يريد منه غير ما وضع	له مجاز بعلاقة جمع
وحكمه وجود ما استعير له	وان يكن عاما وبعض البطله
وقال ما يثبت الضرورة	نرى على مقداره تقديرا
قلنا العموم في الحقيقة التي	عمت لزائد على الحقيقة
وهو يكون من قبيل ما ثبت	ضرورة والإي فيه وردت
لذا قلنا بعموم الصاع في	ما حله ثم المجاز ينتفى
عن المسمى ونها والعمل	ان ممكنا بها المجاز يبطل
فيجعل العقد لما قد لا يعتد	لا العزم والنكاح للوطر ورد
لا العقد واستحال ان يجتمعا	بواحد اللفظ ويقصد امعا
كما استحال الملك والعارية	في ثوبه الملبوس والوصيه
ان للموالي لا تعم من عدا	هم فاستحق نصفها لو واحدا
بالخمر غير الخمر لم يلحق ولا	بنوا بنيه لو أوصى الى
ابنائهم ومثله سرا ليد	في قوله لا مستم لم يقصد
على الموالى وبنيه استأمننا	فتدخل الفروع فيما استحنا
ولو على الأبا وامهات	لم تدخل الأجداد والجدات

لان مكانه على وجه التبع
على الدخول احياء ومشتعل
فيما اذا قسم ان لا يضعها
اذنية السكين كذا الدخول
ومثله لو قال عبيد حر
في ليلة او نهار اعتقا
علي ان اصوم لله كذا
نوى اليمين كسراء ذى رحم
طريق الاستغارة اتصال
للمخدور والشجاع سبع
صورة السبب والعلية
وذاك نوعان فاما الاول
مثل اتصال الملك منه بالشراء
من قال ان شريت عبدا يفتق
في هذه بنية الشراء
والثاني وصل سبب مسيبه
فيستعار للمسبب السبب
صير الى الجاز لو تغيرت
كلفه لا يضع القدم في

يليق بالفرع وانما يقع
والملك مع ايجاره كما نقل
قدمه في دار زيد من رعا
قصد هما على العموم في الجاز
مقيدا بيوم ياتي عمرو
حيث اريد الوقت منه مطلقا
به اريد النذر والحلف اذا
قولا بموجب وصيغة الكلام
صورة او معنى كما يقال
نظير الاتصال فيما يشدع
والمحمول عنوى كالارث بالوصيه
كالحكم بالهلة اذ يتصل
كل الاخر يعار بالسوى
اقال ان ملكته يصدق
والملك في الاولى على السواء
ملك متعة وملك الرقبه
لا العكس والبعض اليه قد ذهب
حقيقه ومثله لو هجرت
كذا ولا ياكل نخلا فاعرف

فيصرف التوكيد ان يخاصما
 ان لا يكلم الصبي حيث لم
 اولى من المجاز لو تقارفا
 لو حلف لا ياكل حنطة ولا
 مبنى الخلاف ان كونه خلف
 فعنده الثاني وقال الاول
 في قوله لعبد ذاسن
 وذا تغذريكونان معا
 كقوله لزوجيه هذي ابنتي
 معروفة او قاله للأكبر
 ان رلت العادة فالحقيقة
 واللفظ مثل كل مملوك له
 كذا سياق النظم مثل ان يقل
 او دل معنى راجع للمقابل
 كذا دلالة الكلام تأتي
 ورفع الخطا والسيان
 حقيقة كالخمر والمحارم

حروف المعاني

قد وصلت بسالف الميَّات
 مما ذكرنا احرف المعاني

قالوا وللعطف بلا تعقيب
وانما قلنا على موجبها
ان تدخل الدار فان طالق
واحدة لا غيرها عند الامام
فلم تغيره وقالوا انها
بعاطف يذول والتطبيق
واحدة من حيث الاول
فزالت القدرة اذ فان الحمل
بغير اذن الزوج والمولى فقال
فانما يبطل عقد الثانيه
في حقها بعق الاول فيبطل
وان يزوج رجل اختين
قالت اجزة مذليه نقلنا
كما اذا معا اجازا مطلقا
اذا خرا لقول يميل الاول
وقد نكون **الواو** للمحال كما
وانت حرانه لا يعتق
وما لعطف جملة لا يجب
والفاء للتعقيب والوصلات

تفيده كلا ولا ترتيب
في قوله لغيره مدخول بها
وطالق وطالق تطلق
لان الافتراق موجب الكلام
موجب هذا الاجتماع وهو ما
كذلك ان قال ولا تطبيق
قبل تكلم بشأن حصلا
وان يزوج امتين من رجل
ذى حرة وهذه على اتصال
حيث محلية وقف لا غية
قبل تكلم بعقها حصل
بغير اذن الزوج في عقدين
نكاح هذه وهذا بطلان
وتبطل الثاني لو تفرقا
كالشرط والثنية عند الفضل
في قوله للعبد اددرهما
عليه الا بالاداء حققوا
في الخبر التشريك فيما اوجب
فقطب الذي عليه دخلت

لو بدخول ذي فذي علقا
بلا تراخ بعد الاولي تدخل
داخلة المعلول في حكم العلق
عبدى هذا بكذا فقال له
وتدخل العلة لودامت كما
فانت حرانه قد عتقا
قال علي درهم فدرهم
كالواو **ثم** للتراخي وضعت
ولتراخي الحكم مع وصل الكلام
ويظهر الخلاف ان يعطف بها
تعلقا بالشرطان تاخدا
وان يقدم يوقع الثاني فقط
قد علقاها كلها مرتبا
وفي حديث فليكر وردت
اثبت **بيل** ما دخلته معرضا
مشدركا لدا قبل تطلق
واحدة بل اثنتين ان تكن
اذ ليس في انشائه تدارك
وفي علي الف بل الفات

طلاقها فالشرط في ان تطلقا
ثانية وانها تستعمل
فان يقل قد بيعت منك يارجل
فهو حرانه قد قبله
في قوله ادا لي درهم
للحال كاللام على ما حققا
فانه بدرهمين يلزم
كانه استأنف بعد ما سكت
عندهما وذا في مذهب الإمام
طلاق زوج عند مدخولها
فيوقع الاول ملغي الاخر
ملغي الاخير وعلى هذا النمط
تذروا حسب محل اوجبا
كالواو اخذا بحديث قد ثبت
عن ذلك الحكم الذي قبل رضى
ثلاثة ان قال انت طالق
موطوءة حيث يقعن كلهن
اما اذا اخبر فهو مالك
قد اوجب الألفين باستحسان

لكن لا استدرأ والعطف به
 حتى اذالم يرتبط فاستأنف
 اذن من المولى بالفدرهما
 لكن اجيزه بالفين صحاح
 لا احد الشئيين **او** كقوله
 احدهما لكنه انشاء
 تخييره على احتمال البيان
 ثم اذا استعمل في الوكالة
 الا اذا علم من له الخيار
 في اثنين او ثلاثة والمهر
 له وفي النقيدين بالاقل
 وعندنا يجب في الكفارة
 كذا في يقتلوا او يصلبوا
 وان لمعه ودابة يقتل
 لانه اسم احد الشئيين
 وعنده النعيين لما احتملا
 بجعلها وضع للحقيقة ~~عنه~~
 وان مثل هذيل الاستقار
 وقد تحي كالواو في الصراحة
 لدى اتساق للنظم من موجه
 كما اذا ثبت فعلا قد نفى
 يحتمل الاجبار فافتضاء
 من وجه انشاء ووجه تبيان
 يصح لا في البيع والاجارة
 يصح في استحسان اهل الاعتبار
 صح الخيار واجبا تخير من
 وعنده يجب مهر المثل
 وهو الصحيح احد الثلاثة
 فهي بمعنى بل لدينا او حبوا
 زاحري او هذا قفا قد يطل
 فلا صلوح فيه للتعيين
 اولى من الاهداء الغي العملا
 عند مجازاوان استحالت
 قد انكرها عند الاستحالة
 في موضع النفي او الاباحة

كقوله والله لا اعلم
اذا غدا احدهما مكلماً
وحالف ان لا يلاقى احداً
له ملاقتهم واستقرار
ايضاً لا لان وضرباً لغاية
مثل الى **حتى** لغاية انت
كاستنت الفضا حتى الفرغا
لغاية مثل الى المعنياء
ثم امتداد الصدر شرط قد علم
فللمجاز ان بمعنى الام كي
فخرج على الذي قد ذكرنا

سعاد او هندا فليل ياشتر
وصرة يحنث لو كلمتيهما
الا فلانا او فلانا ففدا
ان فسد العطف **وحتى** وتعار
محتمل كما ويتوب الالة
والعطف مع قيام معنا ثابت
وقد اتى موضع لها في الامعا
او فجائية لجملة مبتداه
مع انتهاء الاخران لم يستقيم
اولا فللعطف فقط ولا تقي
ما من مساء الزيادة جوا

حروف الجبر

واحرف الجر على الاللاق
ويصحب الاثنان حتى لو شري
وقبل قبض صح ان يستبدلا
لو قال ان اخبرني عمرو
او انه قدم حيث يشترط
ان تخرجي الالباء ذني اشترطوا
والباء للتعويض في نحو اسمحو

منها فحرف الباء للاللاق
عبد ابكر خنطة صح الشرا
اما اذا اضاف للكر لا
بمقدم الحجاج ففعدى حرو
وقوعه في صورة الباء فقط
تكرارها ورونها لم يشترطوا
عن الامام الشافعي صححوا
وما لك

وما لك يقول انما صله وللصوق عند فامستعمله
لكن بما دخوله في آله قد اقتضى مسح المحدث جملته
وحيثما قد دخلت محله لا تقتضى استيعابه في الجملة
لذا رقلنا اكثر البذر المراد ثم بهذا الطريق تبقيض يرد
على للامام لزام ولكن ان دخل في محضر تعويض فمعنى الباطل حصل
وفي الطلاق هكذا عندها وعند الشرط جات فافهما
ومن لتبقيض ات فاذن يقل من شئت منهم عتقه اغنوا رجل
جازله عند الامام مطلقا عتق سوى الواحد حيث اطلقا
ولم لا انتهاء غاية **الى** فاذن قامت بنفسها كخوبت من
هذا الى هذاهما لم يدخل او لم تقم فالاصل ان تناولا
فما وراها بالخروج خصا كالمرفقين يدخلان تصا
اما اذا لم يتناولها الكلام او شك لاك الدليل في حكم الصيام
للطرف **في** واختلفوا كما بيان في الحذف والاشارة في طرف الزمان
فسويا وفرق الامام بينهما بينهما
وان يضاف الى مكان وقعا في الحال ما لا يتوقف لا ومنها
مع للقران ولتقديم ات قبل وللتاخير **بعد** وردت
وفي الطلاق حكمها الضدية لحكم قبل ونرى الوصفية
اذا اضيفت للكنى والا فصفة لما يكون قبلا
وعند للحضرة وهي لا تدل على لزوم قائلهما يقل

عندي الفادرهم فضيه
واستموا غير الوصف النكره
كقوله له علي درهم
وان يقل بالنصب كان استثنا

حروف الشرط

ثم حروف الشرط من افعالهم
فان يقل ان لم اطلق فان
للطرف والشرط على السواء
اليه قد مال ابو حنيفه
واهل بصرة لوقت جعلوا
مثل متى فاءنها للوقت لا
ففي اذا مال اطلق لم يقع
كما في مثل متى ولو كان

وكيف للسؤال عز جال اذا
يرى ابو حنيفه فيما ثبت
وفي طلاق واقع بوحدته
قالا وما لا يقبل الا اشاره
للعدد والواقع **كم** فاءن قال
ما لم تشا **حيث** **واين** اسما مكان

كانت وديعة بغير مريه
كما للاستثناء انت مقرر
غير كذا بالرفع تاما يلزم
يلزم فيه ما عد المستثنى

والاصل ان مستعلا في معدم
ت طالق بدون موت ثم تين
في سقط الوقت لمرى الجزء
متبعاقول نجاه الكوفة
حتما وللشرط اذا استعمل
يسقط اصلا عنها قد نقلا
الابوت واحد قالا يقع
عن الامامين روه فاستين
صح والابطلت ثم اذا
يقاعه في انت حركية شئت
والقدر والوصف لها بنيتها
فاصله كالوصف في العبارة
خلقت **كم** شئت فلم تطلو بحال
فادن يعلق بهما فالانتبان

ما لم تشا وقوعه في المجلس
ومفردات لم يفسم هنا
محمد لو قال امنوا اني
مع بنات عمهم المذكور
وان علي بن وهز وبنات
صريحهم ما ظهر المراد
ما مجازا او حقيقة كانت حر
وسم ما قد خفي المراد
ما لم تقم قرينة عليه
مجازا او حقيقة لا يعمل
والأصل في القول هو الصريح
فان ما بالمشبهات يزر
لنص اقسام انت عبارته
ظاهر ما سبق له عبارته
من غير قصد لغة كما يوى
كما تشير اية المولود
وسوفى ايجاب حكم وارتض
وحكموا بهذه الاشارة
مالفة ليس اجتهدا اثبتته

وفي اذا وفي متى لا تقس
كما يجمع من خص هنا
علي بن وهز وبنات
لا في بنات يتناول الذكور
لا غير لم يدخلنا في ذاك البناء
به ظهورا بينا يناد
والحكم للنية غير مفتكر
به **كناية** ولا يناد
كلفظة الضمير في ابيه
بها بغير نية تتصل
اذ في الكني القصور والثلوج
يظهر ما بينهما وينبؤ
دلالة ومقتضى الاشارة
وثابت بنظمه اشارته
وليس من كل الوجوه ظاهرا
بنسب الابا في الورود
اولاهما الاولى لدى التقاض
بانها تعم كالعبارة
معنى لنصره دلالة

ما بالعلامه المذكور
عالمى اخذ الفرق بين

مثبتة كثبت الاستدلال
فثبت الحدود بالدلالة
ما اوجب النص بشرط قدما
بصحة تكون في مذكوره
مثبتة كالنص حيث ما اقتض
كامره بالعتق للتكفير
مثبتة كثبت الدلالة
حتى اذا نوى بان ت طالق
وقد بدل الحكم بالتنصيص
وذاك قول عند بعض العما
عدم فرضية الاء غتسال
وعندنا لا يقتضيه اصلا
يلزم الا كفار بمفهوم القصة
نفى به كلا ولا اثبات
قلنا بما مرة قد ثبتا
والحكم ان علقوا اضعيفا
دلا على انتقائه عند ابتقاء
فلم يجوز عند طول المحرة
ولانكاح الامة الزمية

للاذى لعارض الدلالة
ولا تخص حيث لا عموم له
عليه فهو الا، اقتضاء، ووسما
وليس نلقيه لدى ظهوره
اضافة له بهذا المقتضى
فيقتضى الملز لدى التحديد
ولم يعارضها ولا عموم له
ثلاثة ما هو فيها صادق
يعلم الشيء على التخصيص
كقوله الماء من الماء فهما
على المكلفين بالاكسال
وان بعد يقتزن والا
فالنص لا يشمل ولا يجب
والعموم عنده اذا انت
يعينه ومرة دلالتنا
الى مسمى خصه توصيفا
وصف وشرط عند بعض عرفا
وكما روي عنه نكاح الامة
لنفى ما في النص بالكلية

فالحق الوصف بشرط واستتب
فابطل التعليق في الطلاق
وقبل جنس جواز التكفير
قلنا لحيولة شرط قد بطل
هنا النقص سبب فلم يصف
يحمل مطلقا على المقيد
وان يكن مع اختلاف الواقعة
في القتل بحري الشرط في النقص
وفي نظره من الانواع
ولتفاوتة بالاسم العلم
فلم يجب به سوى الوجود
مطلق نص ورد في مورد
الا اذا كانا بحكم واحد
لان هذا الحكم ليس يقبل
اطلاقه والجمع في الفطروج
وكون قيد مثل شرط ممتنع
وان يكن يحويه فاء نسا
مع تماثل بلا تغاير
والقيد بالسوم وبالعدالة

تعليقه في منع حكم لاسبب
بلكه كذا وفي الفتاوى
بالمال لا بصومه شهورا
ما بين ايجاب وما بين المحل
له ولم يوصف به كما عرف
عند الامام الشافعي محمد
كصفة الايمان بحري واقعه
فيتنفي بالنفي في المنصوص
لو حدة الجنس بل انزع
لم يثبت الاطعام في القتل العلم
وكن لم يحمل على التقييد
ما امكن الاخذ وفي التعدد
فاحمل كصوم في غير العاقد
وصفين قد تباينا في تحمل
ازور والتصان فيها في السبب
وان يكن ايجابه النفي منع
يصح الاستدلال فيه حيثما
والقتل من اعظم الكبائر
لم يوجب النفي ولا محاله

وانما بالامر بالتثبيت
نشر القرآن عندنا في القصر
ويعضهم قد قال بالاجاب
لم تجب الزكاة للقران
واعتبروا في الجملة الناقصة
والعامان وقع في الجواب
لكن اذا زاد على الجواب او
وما الملح او لم قد ذكر
يجعل حكم الجمع ان يضاف الى
وقبل الاحاد بالاحاد
حتى اذا قال الزوجيه اذا
طلقتا ان تات كل واحد
والنهي عن شيء يكون امرا
وعندنا الامر بشيء قد قضا
لكون ضده بمعنى سنة
لانه لم يعتبر امرا اذا ٢٢
لم يفت الامر بكن مكرها
قصد الراك قلنا لو قد

نسخ لاء طلاق كما في السنة
ليس بموجب له في الحكم
لذي على الصبي ذي النصاب
في النظم بالصلاة بالقران
ولم تشرك عند عطف الجملة
او الجزا اختص بالاسباب
اذا استقل الاختصاص قد روا
عمم وقيل للعموم وزفر
جمع لكل واحد محصلا
قطعا لذي الثلاثة الاجاد
ولدتما اثنين فانتما كذا
بولد فحقق القاعدة
يضده وعكسه الامر يرا
كراهة الضد كما النهي اقتضا
تكون مثل واجب في القوق
لم يقصد التحريم فيه فاذ
كقم به القعود ليس ينهى
قبل القيام في الصلاة ما فسد

بالنهي عن لبس المخيط قلنا
وقال يعقوب لذا من يسجد
لأنها ما ليس بالمقصود
على مكان طاهر فاذن يعد

فصل

قد حصر والم شروع في النوعين
اولاهما اسم الأصل في الاحكام
اربعة فريضة وسنة
ما اثبت الدليل كالإيمان
وحكمه اللزوم علما وعملا
فيكفر الجاحد حيث انكره
ما بديل فيه شبهة ثبت
يعمل للزوم ان يعتقدا
وفسقوا تاركه تساهلا
والسنة الطريقة الدينية
ولا وجوب والشافعي عرفا
صل عليه ربه تعالى
وهي على نوعين سنة الهدى
ثانيها بالترك لا ملاصقة

لبس الرداء والرداء سنا
على مكان نجس لم تفسد
بالنهي بل بالاصر بالسجود
يجز لكرهه لأنه فسد

عزيمة ورخصة في الدين
وهي عندهم على اقسام
وواجب والتقل والفريضة
بلا اشتباه فيه والأركان
مع اعتقاد انه حق حصل
يفسق التارك دون معذره
فواجب وحكمه كما ثبت
لذا لم تلغيه من محمدا
نجبر الاحادي لا تاو لا
وحكمها الادا بلا فرضيه
هي طريقة النبي المصطفى
وزاده الهه كما لا
تاركها يستوجب التقفدا
كالشي واللبس والعمامة

والنفل ما بفعله يثاب
قالوا وحيث شرع النفل علي
ونحن قلنا صون ما ادى وجب
ثانيهما الرخصة وهي اربع
اولاهما نوعان اولى باسمها
قسمين ايضا اول النوعين ما
وحكمه ككراهة في الكفر
والاخذ بالعزم ولو بجهد
وما استيج مع قيام الحائض
قد رخص الفطر له ثانيها
لسبب وشبهة تقام
اتم نوعي المجاز ما وضع
فكان رخصة مجاز او انتفى
رابعها بانه ما سقطا
في سفر مع شرعه في الجملة

فصل

الأمر والنهي باقسامها
وهي مضافة الى اسباب
والبيت للايمان والزكاة

ولا على تاركه عقاب
ذا الوصف فالواجب ان يبقى كذا
فلزم الباقي كذا بالسبب
حقيقة كذا مجازي شرع
من اخر كذا المجاز قسمها
ايح مع قيام ما قد حرما
واخذ مال الفير للمضطر
اولى فاء ان يصبر تحت شهيد
مع تراخي الحكم للمسافر
واخذ بالعزم اولى للحا
الا اذا ضعفه القيام
عنا من الاغلال والاصح
شريعة الاصل كما قد عرفنا
عنا كما تمام الصلاة اسقطا
واجمع سقوط غسل رجل مثلا

لطلب الاحكام شرعا فاعلمنا
كحدث العالم والنصاب
والحج او كالوقت للصلاة

وسبب المعاملات ~~حكا~~ قدره
وللعقوبات اتت اسباب
من نحو قتل وزنى ثم السبب
وذا لان الاصل في المسبب
وان يضاف للمشرط في الكلام
تعلق البقاء بالمباشرة
وهي التي لها بها انتساب
يعرف من حكم اليه ينشأ
اذا اضيف ان يضاف للسبب
تجوز الحجة الاء سلام

باب بيان اقسام السنة

ما مر ذكره من الاقسام
وانما عقد هذا الباب لسا
اربعة اولها كيف اتصل
فكامل وهو الذي تواترا
كاول واو لا كآخر ٢ ٤
وذا ان كاصلاة والمقدات
مكان باتصاله اشتباه
في الاصل احاد وبعد انتشار
كالتأيين وكتابعهم ٤
ثم من الاخبار ذوالاحاد
حيث غدار وزما في الحكم
بالنص والسنة والاجماع وال
حيث انتفى العلم بنص قد ورد
يثبت في السنة بالتمام
به اختصاص منى وقسما
بنا من الرسول ذالقدر الاول
ودام هذا الحد فيه اخر
وطرفيه اوسط في الخبر
فيوجب اليقين كالبيان
صورة المشهور اذ رواه
حتى رواه من روى القوائد
فيوجب الظمان قلب المسلم
ولا اعتبار فيه للتقدار
فيوجب العلم دون العلم
معقول قيل ليس يوجب العلم
او يوجب العلم بهذا المستند

فصل في الراوي

ان عرف الراوي بفقه وإجتهاد
 حجة به القياس يترك
 وان بعدل دون فقه عرفا
 حديثه يعمل به وان جهل
 اذ روى او سكتوا عنه السلف
 وان من الاسلاف بان الرد
 ان لم يكن رد ولا قبول
 كالخلفا الراشدين الأجداد
 حديثه خالف في ذامالك
 موافق القياس لا مخالف
 نحو الحديث والحديثي نقل
 او في القبول اختلفوا لكن عرف
 فادنه مستكرير د ه ه ه ه
 به جواز عمل منقول

فصل في شرط الراوي

شروط الراوي تعداربعه
 عدالة هنايةتم الاول
 فظاهر وباطن فالظاهر
 يقبل إجماعا اذا ما قدرى
 وتابعوهم عندنا كذلك
 ومرسل ومسند من وجه
 وما انقطاعه لنقص الناقل
 وما انقطاعه بعرض ر ا
 ثالثا ما الخبر فيه حجة
 في حقه سبحانه فحجه
 العقل والضبط واسلامه
 والثاني الانقطاع فيما فصلوا
 فرسل وهو كما قد ذكرنا
 من الصحابة واما من يلي
 ويقبل الكرخي دون ذلك
 يقبله اكثر اهل الفقه
 فباطن ما ان له من قابل
 ما وافق اقبل ورد الاضداد
 فخير الواحد ان موجه
 وخالف الكرخي في العقوبة

ان ملزما في حق عبد قد ورد شرائط الاخبار فيه والعدد
قد شرطت ايضا من الحرية كذا كشرط لفظ الشهادة
وشرط غير ملزم كميثر وهو بلا عدالة يجوز
وما بوجه دون وجه الزما احد شرطي الشهادة انتمى
الى الامام شرطه كما ذكر ورابع الاقسام في نفس الخبر
منقسم الى اربع فقسام
واخر بالذي عن يمين
رابعها راجح صدق كالجبر
من الشروط واول هذا النوع
اما غزمية كجنس السمع
ثم الذي يكون عن كتاب
في الاحتجاج او يكون رخصه
مثل الاجازة التي يعلم ما
والحفظ والعزم به ان يحفظا
رخصته اعتماده الكتابيا
وطرف الاداة العزم به
ورخصت ينقله بالمعنى
لوحكما او ظاهرا محتملا
وشكل وجمل ومشارك

شرائط الاخبار فيه والعدد
كذلك شرط لفظ الشهادة
وهو بلا عدالة يجوز
احد شرطي الشهادة انتمى
ورابع الاقسام في نفس الخبر
يكونه صدقا احاط العلم
قال الشافعي في الامرين
من عاقل مستجمع لما ذكر
ثلاثة كطرق المسموع
بالكتب او قراءة عن جمع
من غائب كرتبت الخطاب
وهو الذي دون سماع نفسه
فيها والا لا يصح فاعلموا
ما كان مسموعا الى وقت الاداء
يجب ان تذكر الجوابا
اداه لفظا ومعنى فاشبه
من يعرف اللغات ما تعنى
ولم يحز غير الفقيه ينقلا
فالتقليل بالمعنى لهز قد ترك

ومنكر رواية او عامل
اما اذا ما كان قبل ان روى
ومثله تعيين بعض المهمل
وعمل الصاحب بالغايير
ولا نرى مبهم طعن جرحا

فصل في التعارض

وركنه تقابل في المجتبتين
وشروطه اتحاد وقت ومحل
وحكمه في الاى مهما وقع
وان في سنتين بالتباس
وعند عجز قررت اصول
وان يكن بين قياسي جمل
ثم الخلاص عدم التساوى
اذ باختلاف الحكم كالمواخذة
او باختلاف الخار مثل القول في
او الزمان او كخاطر اذا
ومثبت الاولى من الناس لدى
والاصل فيه انه ان كان من
محتملا لكن اذا الراوى عرف

خلافها بقوله لا يعمل
فاعمل بها وجهل تأريخ سوا
فاعمل به لا ما اذا الى العمل
يوجب طعنا في الحديث الظاهر
الا اذا فسر من نصحا

على السوا في متضاد الحكمين
مع تضاد الحكم فيما قد نقل
مصير السنة قد شرعا
نرجع لاقوال الصحابة والقياس
كالمسور اذ تعارض الدليل
مجتهد ما رجح القلب عمل
في المجتبتين بتقوى الراوى
في السورتين البقرة والمائدة
يظهرن يطهرن جميعا فاعرف
عرض بالميج حيثما اتى
الكرخى وعمر عيسى تعارض نقل
ما يستبين بالدليل او يكن
بناؤه عليه كالاثبات صف

أولا فلا نفى حديث العتق
 والاخذ بالتأني في زواج المحرم
 ولم يبرح عدد ولو كسرا
 وان يكن مع اتحاد الراوى
 اما اذا اختلف الراوى جعل
 الاخذ بالاثبات دون فرق
 لفقه راويه وضبط قدم
 او كان حراما من روى او ذكرا
 زيادة خذها ولا تساوى
 كالحسين الواردين وعمل

فصل

ثانياً بيان خمسة تقدير
 بيان تقييد كتعليق بشرط
 فعدنا يخص عام متصل
 لذا قلنا انه تقييد
 قلنا بمعنى الحكم في المستثنى
 والشافعى قال بالمعارضه
 وقال لولا لالما استنفيد
 قلنا سقوط الحكم في الإنشاء
 وهو تكلم بما بقى لغه
 وانه متصل ومنفصل
 منى يعقب كلمات خصا
 رابعها البيان للضرورة
 احدها فى حكم منطوق به
 وكيان مجمل تفسير
 كذا الاستثناء موصولا فقط
 اذ هو فى القطع كى ص قد نقل
 وعند من اطلقه تقدير
 تكلم بما بقى فى المعنى
 ما بين نفى وثبوت ناقضه
 من كلمة التوحيد ما اريد
 لذلك الطريق لا الانباء
 نفى واثبات اشارة معه
 والثاني اجعلن كلاما مستقلا
 بما يليه وهو لم يخصا
 وانما رابعة مذكوره
 او دل حال قائل فانتيه

او كان دفعاً للفرور او ورد
خاصها ببيان تبديل بقى
معلوم انتهاؤه لمثبته
فقد ناجوازه بالنص قد
ما احتمل الغم والوجودا
يلحقه والشرط فيه بينا
لم يشترط تمكن ان يفعله
لانسخ بالاجماع والقياس
والنسخ بالكتاب والسنة قد
والشافعي لم يقل بالمتخلف
ومنه نسخ الحكم والتلاوة
وعكسه ونسخ وصف الحكم
نسحا وعند الشافعي تحصيل
نجبر الإحدى والقياس
افعله عليه اذكى الصلوة
والوحي منه باطن وظاهر
وباطن ما ينل باجتهاد
ما فضله الله كذا نبين
والا لزم تقديم قول الصاحب

ضرورة القول فقد روي
يبين انتهاء حكم مطلق
لكنه اطلقه لحكمته
جا خلافا ليهود اهل الغد
محل نسخ حيث لا تابيدا
تمكن من عقد قلب عندنا
والاشتراك مذهب المعتزلة
وقال بالاجماع بعض الناس
جا ، اتفاقا واختلافا فاعتمد
لها لديه من دليل قد عرف
ونسخها من دون حكم اثبت
كما على نص يراد سم
فزا دينا ورد النصوص
على الكتاب لا يرى من باب
فرض مباح مستحب واجبة
ما لم ينل بالاجتهاد والظاهر
وهو كالألهام في السداد
من شرع مل مضى شريعة لنا
على القياس في الصحيح الواجب
ادرك

اراد بالقياس ولم يعلم
والتابعي ان ظهرت فتواه
ولكن الاجماع نوعان هما
اولاهما تكلماً منهم بها
او اخذهم في الفعل لوزا به
او فعله واهله من اجتهد
وليس كونه من الاصحاب
كذا انقراض العصر ليس شرط
وشرطه اجتماع كل ياسري
وحكمه ان يثبت المراد
ونقل اجماع الصحاب ذكرنا
والنقل مما كان بالافراد
وهو على مراتب اقواها
ما سكت البعض وبعضها
على خلاف من رضى والامه
منهم فاجماع على بطلانها
ثم القياس لفظة تقدير
بانه تقدير فرع مثبت
نقلاً وعقلاً حجة يعتبر

وخصه الكرخي بهذا فاعلم
في عصره فمثلهم نراه
عزيمه وريضة قد علما
يوجب الاتفاق فيما حكما
ثانيهما تكلم البعض به
لا عن هوى ولا ابتداء مقتد
او عترة شرط هذا الباب
الا لذي البعض فكر من ضبط
وامنع بفرد كخلاف الأكثر
شرعا به وقطعه يفا د
لكل عصر نقل ما تواتر
فكحديث جاء بالاحاد
اجماع صحب صرحوا تلاها
فمن تلاهم حيث من ينصا
ما اختلف الاقوال في علمه
عدا وقيل في الصحابة انتهى
وفي اصطلاح عرف الجمهور
بأصله في حكمه والعلة
لقوله سبحانه فاعتبروا

من حيث ان الاء اعتبارا وجب
فقصها الحق علينا وتلا
وفي اللغات معمل افكاره
نظيرها القياس والبيان في ال
وقوله مثلا بمثل حال ما
والامر للايجاب والبيع مباح
والقدر بالمثلاريد حكموا
عم فوات الامر مني الحرمة
فصار حكم النص فيه التسوية
فيقتضى تساوى الاثقال
وتمت الجودة بالنص سقط
قد وجدت فادخلت في الحكم
والنص في الاصل يرى مقللا
وعدم الاختصاص حكم الاصل
ولا يكون الاصل معدولا به
وان يعد الحكم مانصرا الى
كذا بقا حكم نص بعد ان
وخص من الاسوة عليها
ولا نساو حيث لا كثير

فمين مضى بما به المصائب
كيلا نلنا في ما لقوا من الجزا
يعلم ما بها من استعاره
حنطة بالحنطة اجمع وادل
مروان الحال شرط علما
فاصرفه للشرط بهذا الاصل
اذ قوله كيلا يكيل يفهم
اذ ثبتت في الامر بالاشارة
والقدر والجنس اليه داعيه
بالقدر والجنس على الكمال
وبعض الاشياء عن هذا النمط
وهو نظير مثلا الامر
مع دليل الحال حيث عملا
بالنص شرط للقياس فانبه
عن القياس في الذي جاء به
ما لم ينص فيه لو مماثلا
علل شرط للقياس فاستبين
قلا اذا استثناه قدما
فكان بالنص اذا تغير
وركنه

وركنه وصف يكون علما
ويجعل الفدع لأصل كالشبه
وهو الذي يكون علما
وعارضا واحدا مجليا وخفي
نص وغيره به لو ثبتا
صلوحه لها كذا العداله
في جنس احكام به معلوله
صلاحه والنقل عن خير الورد
من ذاك تعليلهم بالصغر
للعجز اذا تأثيره تأثرا
لا الاضطراب ولو وجودا وعم
ومثله التعليل بالنفي الصراح
لعدم المال الا ان سبب
ان لاضمان دون ما اغتصاب
فبعندنا والشافعي حجة
تمرة الخلاف قالوا تظهد
ملك شفيع طالب للشفقة
تعارض الاشباه بحجة ذكر
والاحتجاج بالذي لا يستقل

لحكمه مما عليه انتظما
في حكم نص لوجود الوصف فيه
يجوز ان يكون وصفا لازما
حكماء وفرءا بعد راقدا كان في
دليل ^{الوصف} كون فيه علتنا
ويظهر التأثير لا محاله
توافق للعمل المنقول له
والسلف الاختيار ايضا ذكرنا
في شرط وال للنكاح اذكر
لطواف للضرورة التي قد خشي
اذا ربما كان اتفاقا باهلم
كوجوب وامراتين في النكاح
عين كالقول بولد ما غصب
كذا احتجنا به بالاستصحاب
لكن لدينا حجة دافعة
في بيع شقص الدار حيث ينكر
شارك فلا بد من البينة
عدم غسل المرفقين عن زفر
الا بوصف كاستطراد قد بطل

كقولهم بالنقص في مثل الذكر
كالقول بالكتابة الحاله
قيست على كتابه بالخبر
كذا احتجاجهم بما اشكوا في
كقولهم ان الثلاث ناقصة
فلم تجز بها الصلاة حيث لم
كذا احتجاج لاعل الدليل
اربعة جملة معلل له
كذا اثبات لشروط الحكم او
كقولهم بحرمة النسبة
ووصف صوم في ذكاة النعم
عدالة الشهود والذكورة
شتر البتيراء ووصف الوتر
اربعا تعديا للحكم لها
ذا عندنا والشافعي قد اجاز
تعليل الاقسام الثلاث الاولى
قالوا بالاحسان وهو بالاش
كذا بالاجماع وبالضرورة
وذا كالاستنصاع والطهارة

والوصف او مختلفا لم يعتبر
لا تمنع التكفير كانت باطلا
وهو قيس فلهذا لا يجري
فساؤه عند الركن المنصف
عن عدد السبع يار الفائحة
تجزي دون اية كما علم
ليس بمرضي ولا مقبول
اثبات موجب بوصف كان له
وصف له والحكم او وصف روي
قد ثبتت بعللة الجنسية
والشاهدين في النكاح فالام
فيه من الامثلة المذكورة
مثال حكم مع وصف فادر
لانص فيه كان حكما لازما
اذ عنده التعليل بالقاصر جاز
ونفيه وغير صحيح ابطال
وبالقياس لو خفي قد ذكر
فهذه اقسامه المذكورة
سور سباع الطير والانية

او سلم وقد استحسن ان وهو قياس حقي البيان
به على القياس عند ذي النظر اذ صارة الفلة ثم بالاشد
وما خفي فساد وظهر اثره القياس اولى ذكر
منه كتاب اية السجدة في صلاته اذ بالركوع يكتفى
وشرط الاجتهاد ان يحوى علم الكتاب بمعانيه الاولى
تقدمت وعلمه السنة والقياس مع وجوهه كما نقل
وحكمه بغالب لروي فقط اصابة مع احتمال الغلط
والحق واحد لدى اختلاف وزوا اعتزال قال بالخلاف
وانما الخلاف في المنقول والبعض قد اجراه في المقول
والبعض حيث اخطا المجتهد قال ابتداء وانتهى تصدوا
وصحوا عن الامام نصا خطأؤه في الانتهاء خصا
لذا ان لم نقل بتخصص الفعل اذ فيه تصويب للما حصل
عن اجتهاد اذ يقول علني توجب لولا مانع القضية
فصار مخصوصا بامرها وعدم الحكم على عدمها
بتوا الدنيا وبيان الفرق فيما اذا صب امر وفي حلق
لصائم نام في صومه انتقض لفوت ركنه وبالناسي نقض
فما جاز ان يخصص للفعل قال امتناع الحكم في هذا المحل
لما نفع ونحن قلنا منعا لنسبة الفعل الى من شرعا
فالصوم باق لبقاء الركن ليس لما نفع كما في المتن

ثم على موانع الأحكام
فمانع العقد كبيع الخمر
ولا ابتداء الحكم أو تمامه
كخيار شرط وخيار روية
والعلل التي مصنت منحصرة
أولاهما أربعة كالقول
وهو التزام ملزم المعلن
لكسوم فرض حيث قيل يلزم
لوجهه لكن بالاء طلاق
فأجزأت ثانيهما الممانعة
في الوصف أو صلاحه للحكم أو
ثم فساد الوضع كالتعجيل بل
وقوله الوضوء والتميم
في نية بغسل ثوب نقصنا
فتمت الأربع والموشرة
بعد الممانعة في المعارضه
ولا فساد الوضع بعدما ظهر
لكن إذا بدا انتقاض دفعه
كما يقال في الذي خرج من

فرع يأتي من الأقسام
ومانع التمام عبد الغير
أو اللزوم فتمت أقسامه
كذا خيار العيب فيه تمت
في أنها طردية مؤثرة
بموجب العلة في التعجيل
مع اختلاف الحكم عند السائل
تعيين نية له نسلم
تعيين نية لدى الخذاق
وهي إما أن تكون واقعه
في الحكم أو في النسبة الوصفية
سلام في التفريق عنه قد نقل
طهارتان لا استواء يلزم
فإن فيه نية لن تفرضنا
قد حكموا بأنها منحصرة
كانها لم تحتمل مناقضه
بما مضى من الدلائل الأثر
بطرق كما يجيء أربعة
غير السبيلين بداء من البدن

منجا كان قبول ناقصا
ودفعه بالوصف ثم المعنى
وهو وجوب غسل ذاك الموضع
بالحكم حيث انه قد اوجبا
وغرض اذا التساوى قد حدث
فصار عفو القيام الوقت ما
قالوا وقد يكون في المعارضه
لقلب حكم علة والعكس
ماية جلة لبكرهم كما
وقلب وصف شاهد اعليه
كقوله في رمضان فرضا
قلنا قد استغنى عن التعيين
وقد تكون صرفا المعارضه
ليضد ذاك الحكم بالزيادة
تفسير او تغيير ونفى لها
ليرفه لكن تكون شامله
في علة الاصل بمعنى عديا
اولم يعد ثم كل قول
فرق فذكره اذن مما نفه

بعدم السيل غدا منا قضا
دلاله به ثبوت يعنى
ونقض سائل الجراح فادفع
تطهيره من بعد وقت زهبا
ما بين بول ودم وهو حدث
دام كذا هنا كما قد علما
من نوعي القلب هنا منا قضا
كما يقال الكافرون نجس
لثيب قد اوجبوا ان ترجموا
من بعد كونه له ثنيه
تعيين نية له كما القضا
اذا كان لقضا^ت الدين
وهي صحيحة سواء عرضة
او دونها وهي كما افاده
ليثبت الاول او اثباتها
لاول وجاء منها باطله
لمجمع او غيره قد روي
قد صح في الاصل على سبيل
ونجس ان قامت المعارضه

وهو اي الترجيح فضل المثل
بمثله القياس ثم يزججوا
وانما بالاثرا الترجيح
كذا بقوة الثبات ان عللا
او بالاصول كسرة او بالعدم
وراجح الذات احق منه في
فحق ما لا يطبخ ينقطع
والشافعي قال بالخلاف
وكثرة الاشابة فالواقف
وملجى الرفع انتقال ذكر
لتثبت الاولى ومن حكم الى
لاخر وعلة اخرى كذا
يثبت حكما او لا الاله
سوى الاخير واجتاج للنجيل
وثابت يالحج التي مضت
به حقوقه تعالى خالصه
وما به قد جمعا وقد غلب
او غلب الحق لعبد كالقود
محضر العبادات فكما الايمان

وصفا على مثل له كهار و
ولا الحديث والكتاب صرحوا
قد جاء عنهم به التصريح
حكم عليه الوصف لنقل
لعدم وذا عكس قد عدم
حال بحكم التبعية اعرف
والشيء ايضا مثله كما شرع
وبالعموم او قلة الاوصاف
بهذه الارباع ترجيح قصد
من علة لعله اخرى يري
اخرا الاولى كذا ان نقل
من علة لعله لكن ذا
وهذه الوجوه صحت جملة
مع اللعين ليس من هذا القيل
شيان الاحكام وما تعلقت
كذا حقوق للعباد خاصه
حق الاله حد قد في قد وجب
ثم حقوقه ثمان ان تعد
مع فروعها هي اسباب

وهي انواع ثلاثة اصول
عقوبة كاملة او قاصره
بينهما وذاك كالكفار
فانها مثل زكاة الفطر
مؤنة معنى العقوبة اختوت
ومثله لكل حق قائم
ثم حقوق العبد في الوجوب
وذي الحقوق كلها كما سلف
فاصل ايمان هو التصديق
فجعلوا الاقرار عنه خلفا
ثم اداء احدا لا بوجوب
وجعلوا البيع بدرا خلفا
وعن طهارة يتيم خلف
والشافعي قال ذا ضروري
عن الایمان وای یوسف جری
بین وضوء وتیمم ذکر
وتبتنی امامة المنيهم
وخصصوا الشوت في خلافته
وشرطه العدم كيما ينعقد

لواختوز وائد في المنقول
وما اتى من الحقوق دائره
ثم عبارة تحوى على مؤنة
فما روى وعكسه كالفس
فكخرج الارض ايضا قد ثبت
بنفسه بخمس الثغنائم
كبدل المتلف والمغصوب
تقسيمها جاء لاصل وخلف
مع اقراره كما هو التحقيق
حيث من المكره اقرار كما
عن المغير خلف في الدين
في حق اسلام قد عرفا
وعندنا دامطلق متى خلف
لكنما الخلف على المشهور
ليهما ما بين ماء وشرى
ذا القول عن محمد وعمر زفر
للمتوصيين عليه فاعلم
بكونه بالنقض او دلالاته
سببه مع احتمال ان وجد

اما اذا لم يحتمل لم يوجب
وفي غموس من يمين علما
والثان مما اثبتته الحجج
محصورة في السبب الحقيقي
ولم يصف له وجودا ولا
به كمن دل على ان يقتلا
والحلف بالعتاق والتطبيق
ثانيتها العلة وهي سبعة
كالبيع للملك بلا ارتياب
علق بالشرط ومعنى واسما
وعلة في حيد الاسباب
كذا كل علة لعللة
لعللة كاحد الوصفين
وعلة معنى وحكما لاسما
كسفر لرخصة والنوم
وما الوصف من حقيقى العمل
يجب ان يقتزنا بالفعل
والثالث الشرط التى تعلقا
وهو محض لدخول الطاق

حيث انتفا فيه انعقاد السبب
ذاك وحلفه على مسر السما
وذاك ايضا اربع تخرج
وانه للحكم كالطريق
وجوب معنى علة لن يعقلا
او يسرق المال كما قد نقل
قيل مجازا يشبه الحقيقي
اسما وحكما ثم معنى ثبت
وعلة في الاسم كالاريجاب
كشرطه الحيا وليست حكما
مثل شر القدر الرب في الانساب
خامسها الوصف بشر الشبهه
من علة بدون ما نعين
كآخر الوصفين واسما حكما
لحدث النائم عند القوم
تقدم لديهم على الحكم بل
مترابا بقدرة بالفعل
به الوجود للوجوب حقا
لما به علق من طلاق

ومن شرط وله حكم العلة كحفرة البير وشرط قد جعل
له بوصف سبعة حكم السبب كل قيد العبد حيث ما هرب
وشرط اسما او الشريطة ان تدخل هذا وهذا فاعرف
ومن شرط كالعامة اعتبر وذاك كالا حصان في الزنا ذكر
وانما يعرف ياذا الضبط بصيغة مثل حروف الشرط
كذاللة كقوله التي انكح طالق لوصف النكرة
رابعها علامة وهي ما تعرف الوجود ووقت ما

تعلق الوجود والوجود وذاك كالا حصان في الحدود
فلم تضمن شاهديه بالرجوع تضمين شاهدي الزني في الشرع
وهذا هذا المفضل في الاهليه العقل في اثبات ذي القضية
فعدنا معبر والا شعري للعقل في الخطاب لم يعتبر
واهل الاعتزال قالوا انه يوجب كلما قد استحسنه
يجرم القبائح العقلية وهو فوق العلة الشرعية
فلكفوا الصبي بالاسلام ومن شأني شاهق الاعلام
ولم يكلفه محض العقل وكان معذور هذا الاصل
لكن اذا عين بالامهال لم يكلف معذور اعلى الانغال
وصح ايمان الصبي عندنا والاشعارى لا كما قد بينا
وهو نوعان وجوب قد بيني على قيام ذمة والادعي
ذمة صالحة له سوى ان جاز ان ينفي لبطان الادا

فما يكون من حقوق العبد
وما عقوبة يكون او جزا
يجب حق الله ما صح الاداء
ثانيتها اهلية الاداء
قاصرة تبني على القصور
يبني عليها صحة الاداء
على الكمالين وعليها يبني
تنقسم الاحكام في الاهلية
لوجبا محضا فكالايان
ولو يكون محض فصح مقفته
وداير بينهما كالحة
وغير حق الله وهو ذصور
او داير بينهما فالاول
والثان لا يصح كالطلاق
ثالثها كالبيع والاجاره
وكل نفع كان للصبي
فالشافعي فيه لا يعتبر
اما اذا لم يمكن المباشرة
نوعان ما يفرض للاهلية

يلزمه كتنفقات الولد
فلم يجب عليه في ذاك الاداء
اما اذا ما بطل الاداء
وانها نوعان باستقراء
من بدون القفل كالصغير
كاملة تبني بلا مرداء
خطاب شرع ووجوب معنى
فان حق خالق البرية
صح من الصبي ذي الادعاء
كالكفر لا يعنى وصحت رده
صح الاداء ون لزوم عهدة
ثلاثة محض انتفاع او ضرر
صح كقبض هبة قد نقلوا
وكوصية وكالعناق
صح اذا وليه اشار به
تحصيله يمكن بالولي
عبارة الصغير فيما ذكره
من الولي عنده معتبره
تحتها افراد ذى القضية

هها سماوی اتی ومکتسب
اما السماوی فقالوا کالصفر
حتى اذا اتصف بالعقلیه
فاسقطوا عنه به ما یجتم
وکان ایمان الصبی عندنا
وصح منه وله ما لیس فی
قد وضعت عنه لهذا محرم
وبالجنون تسقط العبادہ
لکنه ان لم یکن ممتدا
فی الصوم باستفراق شهر والصل
جمع حول عندنا واعتبرا
وکالصبی مع عقله من عتہ
ضمان ما استهلك من اموال
ووضع الخطاب عنه کالصبی
کذا الذ النسیان لاینا فی
لکن اذا غلب کالتسمیة
ولیس عندنا فی حقوق الناس
والنوم لم یمنع به ایجاب
لنفي الاختیار فی الطلاق

فی کل فرد منهما حکم یجب
من قبل عقل کالجنون یعتبر
کان له نوع من الاهیة
سقوطه عن بالغ کما نقل
فرضا علیه حکم اذا صنا
ضرر وعهدة التکلف
ارثا یقتل عندنا کما علم
جمعهما ان کان ذا امتداده
الحق بالنوم کما قد جدا
اکثر من یوم ولیل والزکاة
یفتوب فی استغراق حول اکثر
فی کل الاحکام یمنع عهده
فهو لیس عهدة بحال
من العبادات ویجتاح الولی
وجوب حقوله فی الاطلاق
یکون عفو کسلام القعدة
لذاک اوجبنا ضمان الناس
لکن به یؤخر الخطاب
والبیع والشراء والعناق

وردة ونحوها عبارته
كذلك الاغم مثل النوم
في كونه يفوت اختياره
فيبطل الوضوء في الاغماء
وحدا الامتداد عند القوم
لانه يندران يمتدا
والدق قالوا هو عجز حكما
بقاؤه فهو من الحكمة
باقية بها يصير العبد
وانه لا يقبل التجزى
ومثله عندهما الاعتاقلو
امامو ثريدون الاثر
وعنده الاعتاق حيث اجري
ولاينا في ملك غير المال
في كونه اهل كرامة كما
ويقتل الجربع عندنا
ولاينا في المرض الاهليه
فشرعت بقدر ما امكن ان
نضع منه كل ما يحتمل

قد ابطلوها ولغت برآته
بل هو اقوى منه عند القوم
لذلك منه ابطلوها الفباره
وبامتداد مسقط الاداء
كما صر في الصلاة دون الصوم
اغماؤه شهرا فلن يحدا
شرع في الاصل جزا اما
حتى اذا اسلم فالرقية
عرضه ملك وابتغال بعد
كالعتق فيه اذ زوال العجز
قبله يلزم حسبارو و
او عكسه او التجزى فانظر
في متجزى العتق للملك سرى
كالدمل ينفي كمال الحال
في ذمة ولاية قد علما
اذ كان كالحرد ما الاثنا
وهو من الاسباب للمنيه
يقدر يأتى من عبادات البدن
فنعما اذا احتيج والا يجعل

اذا كما اذا بموت علقا وهو كالاعتناق حيث اعتقا
لا يعدم الحيض ولا النفاس اهلية المرأة والقياس
ان يتأذى الصوم لكن قد جعل من اجل ذال لا يتعدى لقضاه
قالوا اينما في الموت حكم الدنيا عليه اثمه كما قد حققا
بالعين يبقى ببقائهما وان وان يكن حقا له فيبقى
ثم له في موقف القيام ثاني العوارض التي قد سلفت
باطل جهل مثل جهل الكافر وجهل صاحب الهوى المبتدع
وجهل باغ عادم الانصاف وجهل من قد خالف الكتابا
لمن يجزي بيع ام الولد او موضع الشبهة عند رتفع
ومسلم في دار حرب عند را والبكر والامة بالاعتناق
وضده ومثله المادون بالجهل عذرهن مستنيين

والسكر من شيء صباح كالدوا
فهو كالاعما في الطلاق
وساير التصرفات او حرام
الا يحكم ردة او ان اقد
والهزل ضد الجد في التصرف
وشروطه التصريح باللسان
وذكره في العقد لا يشترط
والتجئه في الهزل كالأحكام
وخفة تعري على المرء السفه
تبعثه على خلاف الشرع
من ماله في اول البلوغ
وانه لا يجب الحجر لدى
فيما يصح مع هزل كالطلاق
لا ينافي السفر الاهليه
وحيث كان سبب المشقة
بنفسه وهو خلا في المرض
فطرو ولكن اثر السفر في
في مكتتب العارض قد عدوا الخطأ
حق الاله باجتهاد ان حصل
او شرب مكره ومضطر سوا
اذ لم يصح منه والعتاق
فانه يلزم بالاحكام
بخالص الحد فليس يعتبر
مثل خيار الشد في البيع ^{عرف}
كخن في ذا الفقد هاز لان
دون خيار الشرط فهو شرط
فيها اختلاف الساده الاعلاء
بها اضع ماله وانلفه
تقتضي على صاحبه باليمنع
بنصفه سجانته البليغ
امامنا ووافقه قيدا
وكالنكاح هاز لا وكالعتاق
للقوتين العقل والبدنيه
اعتبروه سببا للرخصة
لان ما اضر منه يقتضي
فصر وتاخير الصيا فاعرف
وهو عذر صالح ان يستقطا
او شبهة كمن يرميه قتل
لكن

لكن عليه في حقوق الادعى ضمان ما اتلف دون ما تم
وصح منه البيع والتطبيق من مشتريان حصل التصفية
فكان كالمكره والاكره ما اعدم الرضى بما اتاه
وافسد اختياره فالملجى او اعدم الرضى فقط كما يلجى
فالاول الكامل از بهدا بالقتل والثاني بان يقيدا
اول الارضى ولا اختيار اعدما لمن يجبر لا قرباء الزما
وهذه الثلاث ليست تمتع اهلية الخطاب فيما يشترع
فان يعارضه اختيار صحا كان على فاسده من حيا
لو ممكن وان يكن ممتنعا فانسبه للفاسد حيث وقفا
نشر من الاكره في الاقوال ومنه ما يقع في الافعال
فلا يصح ان يكون اله لغيره في كلما قد قاله
فتنسب الاقوال مع احكامها مقصورة على الذى قد قالها
ومحوا بالكره منها كلما لم يحتل فسحا ولم يجز رضى
وضده كالبيع فيه اقتصر مع فساده على المباشرة
وان يك الاكره في الافعال فبعضها في الحكم كالاقوال
كالأكل والوطي وبعضها يجب على الذى اكره اذ كان السبب
وذاك كالنفس وكالاموال فهي كالمكره في الاحوال
لامكره والحرمان حرمة لم تنكشف وليس فيها رخصة
كرمة الرنى وقتل المسالم ما احتل السقوط من محرم

كشرب خمر وكأكل الميتة
إذ كان الاختيار بشرط الحرمة
ومن حقوق الله ما لا يحتمل
سقوطه ورخصة قد احتل
كحربان الكفر باللسان
من مطمئن القلب بالإيمان
ما احتل السقوط في الجملة لا
يسقط بالكراه ولو محتملا
لرخصة تناول المضطربا
لغيره حيث بنصر حرما
والإخذه فيها زين بالعزيمة
يورث الشهادة العظيمة
والحمد لله على التمام
والشكر لله على الأنعام
وأفضل الصلاة والسلام

على رسول الملك العلام

محمد الداعي الى الاسلام

المصطفى البعوث للانام

مبين الحلال والحرام

هادى الوري مبلغ الاحكام

تمت هذه المنظومة بعهود

الله وحده وتوفيقه والحمد

له وحده وصلى الله

عليه من لاي بي

بعده

م





